



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

18- 19- 20 شعبان 1436 / 5-6-7 يونيو 2015





الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
2	الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
8	هيئة حقوق الإنسان
10	أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان: مراقبتنا للانتخابات البلدية ليست مستبعدة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=225870&CategoryID=5

الرياض: نايف العصيمي

من المنتظر أن تنطلق الدورة الثالثة للانتخابات البلدية في المملكة أغسطس المقبل، وجرت العادة في الدورات السابقة أن تشارك الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرقابة على الانتخابات، إلا أن رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني أكد لـ"الوطن" أن البلديات لم تطلب حتى الآن مشاركة الجمعية، بالإضافة إلى أن الجمعية ذاتها لم تبادر على حد قول الرئيس، لكنه لم يستبعد أن تراقب الجمعية الدورة المقبلة.

وعن الدور الذي قامت به الجمعية في الدورات السابقة، أوضح القحطاني أن الجمعية كانت في السابق تشكل مجلسا تنسيقيا لمراقبة الانتخابات، كما أن المجلس يقوم بالاطلاع على قوائم الناخبين والمنتخبين والمرشحين، وقياس مدى الشفافية في الانتخابات، بالإضافة إلى مراقبة مدى حصول المرشحين على حقوقهم في عملية إبراز برامج الانتخابية، إلى جانب بعض العناصر الأخرى.

وأفصح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حديثه إلى الصحيفة أن الجمعية في السابق لم ترصد شراء أصوات ناخبين، مضيفاً "هذه المسألة من العناصر التي ترصدها أي جهة رقابية، لكن بشكل عام الانتخابات في المملكة لم يرصد فيها تدخل الدولة في عملية توجيه الناخب لأشخاص معينين، بل كانت الدورات الماضية انتهت بحرية وشفافية".



يعملون بالتحطيب ولا يجدون سوى العيش للسكنى ومن دون هوية

شاهد.. الفقر والامية والمرض "ثالوث" يتكالب على أهالي قرية

الجويني

المصدر: جريدة سبق الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015م

<http://sabq.org/018gde>

عوض الفهمي - سبق - أضم (تصوير : عبد الرحمن الزهراني):
قرية الجويني الواقعة جنوب محافظة أضم التابعة لمنطقة مكة المكرمة من يزورها للمرة الأولى تصيبه الدهشة مما يشاهده ، جميعهم أبناء قبيلتي (الحسانية والعداوين)، يسكنون العيش ، ويشربون من مياه الآبار الملوثة ، ويعملون في قطع الأشجار وجمع الحطب من أجل أن يجلبوا لأسرهم لقمة العيش.
"سبق" زارت قرية الجويني والتقت سكانها في منازلهم ووقفت على احتياجاتهم بعد أن عاشت معهم على مدى أربع ساعات متواصلة سمعت من خلالها العديد من القصص المحزنة ، وشاهدت الحالات الإنسانية المبكية ، ووقفت على قضايا رأت أنها بسيطة لكنها أمام القانون والنظام قد تكون صعبة جداً.
الفقر يعصف بالقرية بأكملها

بدأنا الرحلة عند وصولنا إلى قرية الجويني بعدما شاهدنا منازل العيش بعضها قديم وبعضها الآخر حديث البناء، فبدأنا بمنزل المواطن عبد الله محمد سالم الحسني والذي يعد من مواليد تلك المنطقة قبل 30 عامًا - حسب قوله ، والذي يعيش في منزل مكون من ثلاث غرف دون حمام أو مطبخ تم بناؤه على نفقة فاعل خير من منطقة القصيم.

الحسني حينما شاهدنا أسرع إلى إحدى الغرف وأخرج لنا الطفل (معاد، سنة واحدة) وهو يحمله على كتفه قائلاً ابني يبلغ من العمر عامًا واحدًا ويعاني شبيه شلل بقدمه اليسرى حيث لا يستطيع أن يمد قدمه إلى الأمام ، بالإضافة إلى عيب خلقي في القفص الصدري حيث إن الجانب الأيمن بارز بشكل مرتفع بينما الجانب الأيسر منخفض جدًا.

وأكد أنه ذهب به لمستشفى أضم العام وتم تحويله لقسم العظام بمستشفى الملك عبد العزيز بجدة والذي اعتذر عن علاجه بحجة أنني لا أملك هوية وطنية وإنما أملك تصريحًا من شيخ القبيلة للتنقل من مدينة لأخرى لكن المستشفى لا يقبله ، فعدت به إلى المنزل وما زلت أبحث له عن مستشفى حكومي يستطيع علاجه أو فاعل خير يستطيع التكفل بعلاجه بأي مستشفى خاص متقدم.

وقال الحسني : أسرتي مكونة من ستة أفراد أنا وزوجتي بالإضافة إلى ثلاثة أبناء ذكور وبنت واحدة ولا أملك أي دخل مادي سوى ما يأتي من أهل الخير بين الفينة والأخرى.

أكبر أسرة بالقرية

السيد عبد الله محمد الحسني 42 عامًا يعد صاحب أكبر أسرة في تلك القرية حيث إنه متزوج من ثلاث نساء ولديه من الأبناء (32) فردًا بينهم 17 من الذكور و15 بنتًا، أغلبهم التحقوا بالمدارس الحكومية لكنهم يتوقفون عن إكمال دراستهم بعد المرحلة الثانوية لعدم حملهم الهوية الوطنية.

ويقول عبد الله : لا أملك من حطام الدنيا شيئاً سوى ما أجنبيه من وراء قيامي بجمع الحطب وبيعه لأجل ببقيمته لقمة العيش لأسرتي الكبيرة، على الرغم من كل الصعوبات التي يواجهها من قبل فرع الزراعة والذي يمنع الاحتطاب بناء على التعليمات لكنه يقول " إن لم أجمع الحطب فإن أسرتي ستموت جوعاً".

ويذكر عبد الله بعض المواقف التي مر بها حيث إنه قبض عليه ذات مرة وتمت مصادرة سيارته من نوع هايلوكس موديل 82م بعد أن فوجئ بنقطة تفتيش وهو لم يكن يحمل استمارة لتلك السيارة لعدم حمله هوية وطنية، فتمت مصادرة تلك السيارة نهائياً ليعود لمنزل أسرته على خفي حنين وهو يذرف الدموع بعد أن فقد الوسيلة الوحيدة التي كانت تعينه على جلب قوت يومه لأسرته الكبيرة.

عبد الله أكد أنه عاد قبل أسبوع من الرياض بعد أن راجع عددًا من الدوائر الحكومية في قضية الهوية الوطنية له ولعدد من أبناء قبيلة العدواني ، حيث قال (معاملتنا تمت إحالتها للدخلية).

لهوية ودراسة الأبناء

أبناء قرية الجويني من البنين والبنات يسمح لهم بالالتحاق بالمدارس الحكومية الابتدائية والمتوسطة والثانوية لكنه بعد أن يكمل الطالب أو الطالبة المرحلة الثانوية لا يستطيع أن يكمل دراسته لعدم وجود هوية وطنية لديه، كما أن المدرسة لا تسمح للطلاب باستلام الشهادة الدراسية الأصلية إنما يعطى صورة منها والأصل تبقى بالمدرسة حتى إحضار الهوية الوطنية عندها تُسلم له.

يقوم سكان قرية الجويني بتزويج أبناء بعضهم بعضًا بمهر لا يتجاوز (10 آلاف ريال) حيث يقومون بإحضار المأذون الشرعي الرسمي من السعوديين ويتم عقد النكاح بحضور ولي الأمر والشهود ويدفع المهر ، ولا يتم اشتراط إجراء التحليل الطبي للعريس والعروس، كما أن العريس منهم لا يمكن له أن يملك عقد النكاح إلا بعد أن يحضر الهوية الوطنية ، فما معه من أوراق ثبوتية سواء مصدقة من شيخ القبيلة أو تصريح من جهة رسمية لا يضمن ولا يغني من جوع لحامله.

الشباب

تضم قرية الجوينيين قرابة 70 شابًا في سن العمل يذهبون إلى محافظة جدة وإلى مكة المكرمة بحثًا عن لقمة العيش من خلال العمل حلقة الخضار ، لكن سرعان ما يعودون أدراج الرياح حيث يتم منعهم من العمل بسبب حملهم لتصاريح غير معترف بها ، إذ لا بد من إحضار الهوية الوطنية.

(سالم 6 سنوات) طفل منغولي، يقول والده (يحيى نامس 41 عامًا) ذهبت به إلى مستشفى أضم، وتم تحويله لمستشفى المساعدة بجدة والذي أجرى له عدة فحوص طبية وعملية بالكثف اليمنى ، ثم تمت إحالته إلى قسم الأنف والأذن والحنجرة بمستشفى الملك فهد لكنهم طلبوا مني الهوية الوطنية فأبلغتهم أنني لا أملك سوى تصريح تنقل لكنهم رفضوا قبوله فعدت لقرية الجويني من جديد ، مؤكدًا أن المشرفة على حالة الطفل (سالم) بمستشفى المساعدة أبلغته أن الطفل بحاجة ماسة إلى طبيب أنف وأذن وحنجرة لكني لم أجد من يقبله أو يتكفل بعلاجه بأي مستشفى آخر حتى اليوم.

حال المسنين والأطفال على عبده 70 عامًا وهو مسن أصيب بجلطة تسببت في شلل الجزء الأيسر وجعلته بطيء الحركة ، بالإضافة إلى معاناته مع مرض الضغط ، لديه من الأبناء 6 منهم 5 بنات وولد واحد. وتقوم اثنتان من بناته بالصرف

عليهما من خلال عملهما في إحدى مدارس البنات حيث يقمن بتنظيف المدرسة مقابل 1000 ريال للواحدة منهن، يذهب منه مبلغ 250 من كل واحدة منهن أجرة السائق الذي يقوم بإيصالهن للمدرسة التي يعملن بها.

(الطفلة فاطمة 14 عامًا) لا تتكلم ولا تسمع ولا تأكل وإنما تعيش على شرب الحليب فقط منذ ولادتها وحتى اليوم .

يقول والدها علي النعمي راجعت بها مستشفى أضم وأكد الطبيب وجود نقص في الأكسجين لديها وأنها تحتاج إلى تحويل لمستشفى متقدم لكن عدم وجود هوية وطنية لديّ حال دون ذلك.

ويعول النعمي أسرة مكونة من 17 فردًا 6 ذكور و 8 بنات، بالإضافة إلى زوجتين ويسكن بمنزل مكون من غرفتين ومطبخ واحد فقط. ولا يوجد له دخل حاليًا فقد كان يعمل مندوبًا للمعلمات، حيث يحضر لهن طعام الإفطار من محافظة أضم مقابل راتب مقطوع شهريًا قدره 500 ريال، والآن وبعد أن انتهى العام الدراسي توقف الدخل وأصبح النعمي وأسرته على حسنة المحسنين.

ولد الطفل خالد قبل عامين ونصف العام وهو فاقد لإحدى خصيئته وقد ذكر والده (درويش محمد الحسني) أنه راجع به مستشفى أضم وأكدوا له أنه يحتاج إلى تحويل عاجل جدًا لأحد مستشفيات جدة وتوقف الأمر بحجة أنني لا أملك هوية وطنية إنما تصريح لن يتم معالجة ابني به.

في قرية الجويني أكثر من 200 مسن ممن يرغبون في أداء فريضة الحج في كل عام، لكن الجمعيات الخيرية ترفض ذلك لأنهم لا يستطيعون استخراج تصاريح حج لهم بحكم أنهم لا يحملون هويات، فيما ناشد مسنون عدة من أهالي قرية الجويني أهل الخير مساعدتهم في أداء فريضة الحج حيث إن أغلبهم لم يؤد الحج الفريضة حتى اليوم.

الأمية بالشعائر الدينية

تعاني قرية الجويني أمية بالغة في الجوانب الدينية منتشرة بين سكان القرية، وخصوصاً بين كبار السن من الجنسين؛ فغالبيتهم لا يحفظون الفاتحة ولا يجيدون قراءتها، كما أنهم لا يعرفون عدد ركعات الصلوات الخمس، ولا يفرقون بين الصلاة الجهرية والصلاة السرية.

الناحية الصحية

يواجه أهالي الجويني صعوبة بالغة في تلقي العلاج ببعض المستشفيات الحكومية خصوصاً عند تحويلهم إلى مستشفيات كبيرة في مكة وجدة ، حيث لا يعترف مسؤولو تلك المستشفيات بالتصريح الذي يحملونه الأهالي وتتم المطالبة بالهوية الوطنية مما يتسبب في حرمانهم من تلقي العلاج كما حدث مع كثير من الحالات التي وقفت عليها "سبق" اليوم.

شهر رمضان

عند حلول شهر رمضان المبارك تبذل جمعية البر بمركز الجائزة جهودًا كبيرة في توفير مياه الشرب ووجبات الإفطار لأهالي القرية، لكن الجمعية بحاجة إلى من يدعمها لتتمكن من توفير احتياجات السكان على مدى شهر رمضان المبارك.

متطلبات القرية

من جهة أخرى ذكر أحد المواطنين المجتهدين في الجانب الإغاثي لقرية الجويني أن القرية بلغ عدد سكانها اليوم قرابة 1000 نسمة، وهم بحاجة ماسة جدًا إلى جمعية خيرية أو أهلية مستقلة خاصة بهم فقط دون غيرهم ، حيث إن المبنى جاهز ولكنهم يحتاجون إلى جهة رسمية تشرف عليها فقط لتكون مظلة رسمية ويكون عمل تلك الجمعية الخيرية حسب النظام.

مطالبات بالجنسية

أهالي قرية الجويني من أبناء قبيلتي الحسانية والعداوين يطالبون بالحصول على الجنسية السعودية منذ عشرات السنين وقد زارتهم عدة جهات حكومية كان من أهمها باحثون من الضمان الاجتماعي قاموا بعمل مسوحات لجميع السكان، وكذلك جمعية حقوق الإنسان التي التقت الأهالي ووقفت على مشاكلهم ومعاناتهم، وما زالت هناك معاملات رسمية لهؤلاء المواطنين في عدة جهات منها وكالة الأحوال المدنية بالرياض، ووزارة الداخلية، وجميعها بشأن الحصول على الجنسية السعودية، كما كلف الأهالي أحد المحامين السعوديين بمتابعة معاملاتهم وسرعة إنهاءها . كما أن البعض منهم والدهم سعودي لكنه لم يستطع إضافته لأسباب غير معروفة.

مختصون: العدل يحقق التنمية المتوازنة وينعكس على حياة

الناس

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

داود الكثيري - جدة

أوضح مسؤولون أن العدل والمساواة يحققان التوازن في الحقوق والواجبات وهو ما ينعكس بصورة كبيرة على التنمية وعلى حياة الناس بصفة عامة، وهذان المبدآن يحققان عدم التفرقة والتمييز سواء كان على مستوى المناطق أو الأفراد، وهو ما يدفع إلى عملية ما يعرف بالتنمية المتوازنة ومساواة الناس بذات الحقوق في الخدمات المقدمة لهم. وأوضح د. بكر بن حمزة خشيم العضو السابق باللجنة الأمنية بمجلس الشورى، أن كلمة خادم الحرمين الشريفين تؤكد أن العدل من أعظم قيم المجتمع على الإطلاق وأبعدها حيوية وأهمية، لأن استقامة المجتمع وأحكامه وفق قيمة العدل يفضي حتماً إلى إنقاذ قيم اجتماعية أخرى عديدة وأساسية، فالأمن مثلاً مرهون بالعدل، والظلم مفضي إلى غيابه، وغياب الأمن يهدد كل قيم المجتمع، يهدد الحياة والعرض والمال والدين، يفتت معاني الألفة والود والترابط في المجتمع، فالعدل تأكيد لما نصت عليه أنظمة الدولة في نظامها الأساسي، كما أنها في الوقت ذاته أكبر رد على المنظمات الحقوقية الدولية المغرضة والتي تريد النيل من الوطن والمواطنين.

وأشار إلى أن نشر العدل يساهم في تحقيق التنمية والتقدم في المجتمعات. كما أن العدل ينعكس أثره على الحياة والمجتمع من تحقيق للاستقرار والطمأنينة كنتيجة للشعور بالإنصاف والمساواة والشفافية.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن كلمة الملك سلمان حفظه الله تعد من القواعد الأساسية لحقوق الإنسان، حيث تشير إلى أنه لا أحد فوق القانون فالكل أمامه سواء. وعدّ القحطاني الكلمة بمثابة أكبر رد على التقارير التي تصدر من جهات مغرضة، وفي الوقت ذاته تشير إلى أن على المسؤولين في كافة مرافق الدولة أن يأخذوا في اعتبارهم أنهم قد يُعرضون على القضاء ويخضعون للمساءلة». وأضاف إن كلمة الملك هي تأكيد وتفعيل لتلك الأنظمة القائمة والمستمدة من الكتاب والسنة.

أما الدكتور حسين ناصر الشريف العضو المؤسس للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة والمشراف العام السابق على فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة قال إن نشر العدل يحفز الموظف في المؤسسات والإدارات الحكومية والخاصة على العمل فهو كذلك يحفز العامل في عمله الخاص سواء كان زراعة أو تجارة أو صناعة. فعندما يطمئن الإنسان على ممتلكاته.

الأمن وحقوق الإنسان في ندوة بشرطة المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

موسى الجهني - المدينة

نظمت إدارة الشؤون القانونية بمنطقة المدينة المنورة في مبنى مديرية شرطة المنطقة ندوة تحت عنوان الأمن وحقوق الإنسان، وذلك في صالة الأمير محمد بن نايف الثقافية، بحضور كبير من رجال الأمن من كافة القطاعات الأمنية

بالمنطقة، وقد بيّن الرائد عبدالله السناني مدير إدارة الشؤون القانونية بأن الندوة تهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان، وترسيخ مفاهيمها في الوسط الأمني والأجهزة الأمنية، وارتكازاً على ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف، وشريعته الغراء، والأنظمة واللوائح الشرعية بالمملكة، والتي أكدت في جملتها على احترام تلك الحقوق، وصيانتها من أي انتهاك. وأضاف إن الندوة تسعى إلى رفع مستوى الحس الأمني، والثقافة الإجرائية القانونية، وتعزيز الثقة بالنفس، ونظراً لطبيعة العمل الأمني وتحسين جودة مخرجاته، وتنمية روح التعاون البناء بين رجال الأمن والجمهور، والمشاركة المجتمعية على نحو يحقق الأهداف لتحقيق الأمن بشكل شمولي، يتوازى فيه حفظ الحقوق، وأداء الواجبات. وقال إن هذه الندوة تستهدف جميع ضباط وأفراد الأمن العام عموماً، وقد تمت بناء على موافقة معالي مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج، وبإشراف مباشر من مدير شرطة المنطقة اللواء عبدالهادي بن درهم الشهراني، ومتابعة مستمرة من مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد سعود بن صالح الطريقي.

وتقدم السناني بالشكر الجزيل لفرع جمعية حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة على مشاركتهم في هذه الندوة.

هيئة حقوق الإنسان

أمير نجران يثمن جهود هيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م

<https://www.alsharq.net.sa/2015/06/05/1354492>

نجران – مانع آل مهري
ناقش أمير منطقة نجران الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد مع عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي، ونائب المشرف العام لهيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير محمد بن بريق، خلال استقباله لهما، أمس، عديداً من المواضيع المتعلقة بهيئة حقوق الإنسان.
وثمن الأمير جلوي بن عبدالعزيز الأعمال، التي تقوم بها هيئة حقوق الإنسان بالتعاون مع كل الجهات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، وتسلم نسخة من تقرير «الملتقى الوطني للعنف الأسري الواقع والمأمول»، الذي أقيم في منطقة عسير والتوصيات التي خرج بها.
من جهته، قدم الدكتور اليامي شرحاً عن أعمال فرع الهيئة التي تم إنجازها عام 1435هـ، والتي تضمنت حقوق الموقوفين والسجناء ومعالجة أوضاع طالبي الهوية الوطنية، ومتابعة أعمال الجهات الصحية في توفير العلاج اللازم للمريض، والبرامج التوعوية التي تهتم بنشر الوعي لدى المجتمع، إضافة إلى عدد من الشكاوى التي استقبلها الفرع.

اللواء السهيل: أعداء الوطن أرادوا شق الصف وما حدث زادنا

تماسكاً

المصدر: جريدة الشرق السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م

<https://www.alsharq.net.sa/2015/06/06/1355005>

الدمام – صالح الأحمد
قال المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله بن صالح السهيل، لـ«الشرق»، إن أعداء الوطن والإنسانية أرادوا بجرمهم زرع بذور الفتنة والطائفية وشق الصف بين أبناء الوطن، مشيراً إلى أن ما حصل زاد من تماسك ولحمة أبناء الوطن وشد من وقوفهم صفاً واحداً إلى جانب الحكومة الرشيدة.
وقال خلال حضوره مع عدد من أعضاء الهيئة لتقديم واجب العزاء لأسر الشهداء في مقر العزاء بحي المحمدية في الدمام «جننا لنمثل أنفسنا وهيئة حقوق الإنسان لتعزية الوطن بأبنائنا الشهداء الذين سقطوا جراء الحادث الإرهابي الشنيع، ونشيد بأسرهم التي أنجبت وربت مثل هؤلاء الشباب الذين هم محل فخر الجميع».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الشورى» يبحث منح «الحرمين الشريفين» استثناء من أنظمة «الخدمة المدنية»

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015 م
[اضغط هنا](#)

الرياض - «الحياة»

يبحث مجلس الشورى السعودي خلال جلسته العادية الـ 45 التي يعقدها الإثنين المقبل، توصيات لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي للرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي للعام المالي الماضي، والمتضمنة منح الرئاسة حق الترشيح للوظائف التي تدخل تحت مسؤولياتها استثناء من أنظمة الخدمة المدنية، وإحصاء الداخلين إلى المسجد الحرام والمسجد النبوي بطريقة آلية لتوفير قاعدة بيانات دقيقة.

وبحسب بيان صحفي صدر عن مجلس الشورى أمس، فإن توصيات اللجنة طالبت رئاسة الحرمين بأن تضمن تقاريرها المقبلة، معلومات مفصلة عن المشاريع المتعثرة، وأسباب تعثرها، وخطة الرئاسة لتجاوز الصعوبات التي سببت هذا التعثر، داعية إلى صرف بدل طبيعة عمل للموظفين الميدانيين، وإعداد خطة شاملة للعمل العلمي والدعوي في الحرمين الشريفين.

ويستكمل المجلس خلال الجلسة مناقشة تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية في شأن مقترح مشروع نظام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، إذ سيشرع المجلس في مناقشة تقرير اللجنة وتوصيتها التي رأت فيها عدم ملاءمة درس المقترح لعدد من المسوغات التي أوردتها في التقرير.

ويناقش المجلس تقرير لجنة المياه والزراعة والبيئة في شأن اقتراح إضافة عقوبة التشهير إلى بعض الأنظمة التي تخص وزارة الزراعة، والمتمثلة في أنظمة الثروة الحيوانية، والحجر البيطري لدول مجلس التعاون الخليجي، والحجر الزراعي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمراعي والغابات، وتربية النحل، وصيد واستئثار وحماية الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية. ومن المواضيع المدرجة على جدول الجلسة، تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح تعديل الفقرة (أ) من المادة الـ 16 من النظام الصحي استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس. ومن المقرر أن يصوت مجلس الشورى في جلسته العادية الـ 46 التي يعقدها الثلاثاء المقبل، على توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تقرير متابعة تنفيذ برامج ومشاريع العاملين الأول والثاني من خطة التنمية التاسعة 1431/1432 هـ - 1435/1436 هـ.

وطالبت اللجنة - في أبرز توصياتها السبع المقدمة للمجلس - بالعمل على تطوير البرامج العلمية في جميع مراحل التعليم، وزيادة برامج المجالات التعليمية والتقنية في مؤسسات التعليم وزيادة نسبة القبول فيها، ورفع كفاءة إنتاجية العمالة الوطنية من خلال تعزيز تأهيلها، وتضافر الجهود والتعاون المشترك مع القطاع الخاص لتوطين الوظائف. وأوصت لجنة الاقتصاد والطاقة بمعالجة مشكلة تعثر المشاريع من خلال ربط ترسيبها بكفاءة المقاولين وخبراتهم وملاءتهم المالية مع أهمية مراجعة طريقة ترسية المشاريع الحالية القائمة باعتماد أقل الأسعار والعمل على تعديل الشروط لتشمل الجودة والكفاءة والكلفة. ويناقش المجلس خلال الجلسة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن تقرير الأداء السنوي لديوان المظالم للعام المالي 1435/1436 هـ، وأوصت اللجنة في تقريرها بأن يقوم ديوان المظالم بنشر ما استقر عليه القضاء الإداري للجهات الحكومية على أن تقوم الجهات الحكومية، إذا أصدرت فيه قراراً مخالفاً لهذا المستقر، بالتنويه عن ذلك وأن يكون مسبباً.

وفي توصية اللجنة الثانية، طالبت باعتماد خطة لتأهيل الملائمين القضائيين من خلال برنامج شامل نظري وعملي بالتنسيق مع المعهد العالي للقضاء.

كما سيبحث المجلس تقرير اللجنة الصحية في شأن مقترح مشروع نظام الأعشاب ذات الادعاء الطبي ومشتقاتها المقدم، إضافة إلى مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن مشروع اتفاق تنظيم نقل البضائع على الطرق البرية بين الدول العربية.

اختصاصية نفسية: أطفال التفجيرات يحتاجون الدعم والتنفس

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015
[اضغط هنا](#)

القطيف - نداء آل سيف

يوأظب الطفل عبدالله حمادة (عشرة أعوام)، على الصلاة في جامع حيهيم، يختار لنفسه مكاناً بين صفوف المصلين، ويؤدي الفروض ليغادر الجامع إلى منزله القريب من المسجد. بيد أن الجمعة الأخيرة كانت مختلفة ومغايرة، فعند وصوله المسجد، وقبل أمتار من البوابة، فزع من هرولة أحد الشبان المنظمين، مستنجداً برجال الأمن، لوجود «إرهابي متكرر بزي نسائي».

ارتجف عبدالله خوفاً، ولم يعرف وهو يمسك يد والده، هل يعود أدراجه للسيارة، أو يدخل الجامع ليحتمي به، وفي اللحظة التي كان يفكر فيها دوى التفجير وانتشر لهب النار وتطايرت الأشلاء وتناثرت الدماء في جميع الجهات. كل هذه الصور أدخلته في «صدمة نفسية»، حرمة الطعام والنوم، وأجبرته على الدخول في نوبات بكاء مستمرة، كلما لاح في ذاكرته التفجير الإرهابي الذي استهدف جامع الإمام الحسين في حي العنود بمدينة الدمام.

ولم يكن عبدالله الوحيد ممن تأثر بحادثة تفجير الجامع وقبله جامع القديح، والحوادث الإرهابية الأخرى، فثمة مئات وربما آلاف الأطفال ممن يحتاجون إلى «المساندة والدعم النفسي»، جراء الصور والمشاهد التي انتشرت بعد حوادث التفجير. فيما أكدت اختصاصية في علم النفس أن ظروف الحروب والتفجيرات المتتالية تسبب «اهتزازاً في الثقة بالنفس وفي الآخرين، ما يترتب عليه شعور الطفل بالخطر الذي يهدد حياته، والخوف والقلق المتزايد الذي يؤثر في سلوكه ومزاجه. وتتكون لديه العديد من ردود الفعل الحادة على الصعيد النفسي والاجتماعي والفسولوجي، مثيرة بذلك أزمة وصدمة نفسية للطفل، فيصبح ضحية الخوف الشديد والكوابيس والكآبة وغيرها من الاضطرابات الانفعالية».

وقالت الاختصاصية إيمان السيف لـ «الحياة»: «يجب توفير أجواء الأمان للأطفال، وإعادة ترسيخ الشعور بالأمن والحماية، من خلال تأمينهم في مكان آمن، بعيداً قدر الإمكان عن مكان الخطر، وتهديتهم وطمأنتهم»، منوهة إلى أهمية تشجيعهم على «مواصلة الأنشطة الاعتيادية اليومية، وخلق البدائل لها، إن لم يتمكن من ممارستها، ومساعدتهم في فهم انطباعاتهم وردود أفعالهم تجاه المواقف والخبرات الصادمة».

وأكدت أهمية «التحدث مع الطفل عن الأوضاع التي تخيفه، إضافة إلى إشراكه في أنشطة بدنية وألعاب وأغان وتأليف قصص وورش الرسم، من أجل توفير مجال للتخفيف من حدة التوتر والضغط النفسي لديه، باعتبارها إحدى آليات التفريغ النفسي الجيدة للأطفال». واقترحت أيضاً «تكليف الطفل بأعمال ومهام صغيرة لتقوية إحساسه بالكفاءة والثقة بالنفس»، داعية إلى «تقديم الإرشاد النفسي للطفل والأسرة حول مفهوم الصدمة وأعراضها، وكيفية التعامل معها في حال تطور الوضع عند الطفل»، مشددة على «حاجة الطفل للشعور بمشاعر الحب والحنان من حوله، وبخاصة المقربين منه، وأية محاولة لعلاج المشكلة بشكل ظاهري من دون الجوهر ستكون مصيرها الفشل، وتزداد حال الطفل سوءاً». وأوصت الاختصاصية النفسية الأهل بـ «إتاحة الفرصة للطفل للتحدث عن مشكلاته وحاجاته، على رغم مشاعر الحزن التي تعترضهم أيضاً، للإسهام في التخفيف من معاناتهم، وتشجيع الطفل بالتحدث عن تجاربه فور حصولها، وبعد حصولها، وتوفير الفرص المناسبة للإفصاح عن شعوره بالألم والحزن والغضب، والإيضاح له أن الحزن ليس دليلاً على الضعف»، منوهة إلى أهمية «عدم إرغام الطفل على التحدث عما يزعجه، إذا كان يرفض الحديث، وتشجيعه على التعبير بالطرق الأخرى، مثل الرسم أو اللعب أو تأليف القصص».

الزهراني: حادثة مرورية كل 5 دقائق في المنطقة الشرقية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015
[اضغط هنا](#)

الخبر - بدر الشهري

ناهز المعدل اليومي للحوادث المرورية في المنطقة الشرقية 280 حادثة، وتسجل المنطقة التي تسير على شوارعها وطرقها نحو 3.5 مليون سيارة، 100 ألف حادثة سنوياً، بحسب تقديرات الأمين العام للجنة السلامة المرورية في المنطقة الأمين العام لجائزة السائق المثالي المهندس سلطان الزهراني، الذي عدّ الحوادث المرورية «من أكبر المشكلات التي تمثل ظاهرة تعاني منها جميع قطاعات المجتمع، وتتسبب في معاناة إنسانية على الأفراد وخسائر اقتصادية على الدولة». وطالب الزهراني بـ «تضافر جهود جميع فئات المجتمع والجهات الحكومية والأهلية، للعمل سوياً للحد من الحوادث، وتقليل الوفيات والإصابات، وضمان سلامة الإنسان وممتلكاته». وأوضح أن «جائزة المنطقة الشرقية للسائق المثالي أدرجت هذا العام أفرعاً جديدة إضافة إلى الأفراد، وذلك للمرة الأولى على مستوى المملكة، وهي: جائزة للجهات الحكومية والأهلية - وجائزة لقطاع النقل المدرسي والجامعات بهدف الحد من الحوادث على الالتزام بمبادئ السلامة المرورية، وخلق روح التنافس بين الشركات المشغلة، بما يعكس إيجاباً على تقليل عدد الحوادث».

وأضاف: «إن الجائزة تُعد من أهم الحوافز التشجيعية التي تساعد السائقين في الالتزام بالقواعد والأنظمة المرورية، وإظهار الجانب الإيجابي والحضاري لشريحة من السائقين ممن يقيدون بالقواعد المرورية»، لافتاً إلى أن «السلامة على الطريق لا يجوز أن تُترك للمصادفة، لأنها أمر يتعلق بصحة وبقاء الإنسان الذي يعتبر محوراً وأساس التنمية في المملكة»، موضحاً أنه «لإسهام في الحد من حوادث الطرق وتحقيق السلامة المرورية على طرق آمنة، لا بد من اتخاذ حزمة من السياسات والحوافز التي تستهدف تحقيق التنمية المرورية المُستدامة، ومنها تحفيز وتشجيع السائقين لتقديم خدمة أفضل، ورفع كفاءتهم والحد من الحوادث المرورية».

وأكد الزهراني أن رؤية الجائزة تتمثل في «بناء جيل واع يدرك أهمية الالتزام بقواعد المرور لتحقيق السلامة المرورية، برسالة هي إذكاء روح المنافسة بين الأفراد والجهات الحكومية والأهلية، ونشر ثقافة السلامة المرورية في المنطقة، لرفع مستوى الالتزام بأنظمة وقواعد السلامة المرورية، للحد من الحوادث المرورية تحقيقاً لسلامة الأرواح من مخاطر الطريق»، لافتاً إلى أن من أهداف الجائزة «تحفيز وتشجيع مستخدمي المركبات للالتزام بالأنظمة المرورية، وحمايتهم وتحفيز السائقين ورفع كفاءتهم، للحد من الحوادث المرورية وتوفير بيئة مرورية آمنة تعود بالسلامة والفائدة على أفراد المجتمع، وكذلك تشجيع السائقين على التقيد بالسرعات النظامية واستخدام حزام الأمان، إضافة إلى تحفيز الشبان على القيادة المثالية، ونشر روح التنافس بينهم، وغرس مفهوم وثقافة وممارسة السلامة المرورية لدى أفراد المجتمع والجهات الحكومية والأهلية، وجعلها على رأس أولوياتها».

وتتضمن الجائزة ثلاثة أفرع، الأول يتعلق بالأفراد وهو «السائق المثالي» للرخصة العامة والخاصة. أما الفرع الثاني فيستهدف الجهات الحكومية والأهلية التي لديها أكثر من 50 سيارة، ويتم تقويم هذه الجهات بحسب سجلات الحوادث والمخالفات لديها، ومدى توافر السلامة المرورية في قطاعاتها، أما الفرع الثالث فيستهدف المدارس والجامعات، لتطويع وسائل النقل والسائقين، للحد من الحوادث المرورية التي يتعرض لها الطلبة. وستجرى التصفيات بين المسجلين باستمرار الموقع الإلكتروني للجائزة، على أساس الأفراد الذين لم تسجل عليهم أية مخالفات أو حوادث طوال عام كامل، على أن يؤخذ في الاعتبار نظام النقاط للمخالفات المرورية، وسريان مفعول رخصة القيادة واستمارة المركبة والتأمين والفحص الدوري، ولم يتسبب بأي أضرار للمركبة نتيجة خطأ منه. فيما التصفيات الثانية ستتم من خلال القرعة بحسب التصنيف الإداري للمنطقة، ثم يلحقها اختبار نظري لقياس مستوى الثقافة المرورية، وفي الختام يأتي اختبار عملي على نموذج المركبة أو مدارس القيادة.

215 مليون متر مربع حاجة • مكة • و • القصيم • من الأراضي لإتمام مشاريع • الإسكان

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
[اضغط هنا](#)

الرياض - عمر الضبيبان
علمت «الحياة» أن الأراضي التي تحتاجها وزارة الإسكان السعودية لتشييد مشاريعها الإسكانية في منطقتي مكة المكرمة والقصيم تبلغ 215 مليون متر مربع، موزعة على 23 محافظة، فيما بلغت الحاجة إلى الأراضي في منطقة مكة المكرمة فقط 195 مليون متر مربع، إذ لم تستطع الوزارة سد حاجتها في مكة المكرمة إلا بـ 41 مليون متر مربع، بينما بلغ حجم الأراضي المتوافرة في القصيم 14.5 مليون متر مربع.
وكشفت مصادر مطلعة لـ«الحياة» عن أن حجم العجز في المنطقتين يبلغ 160 مليون متر مربع بواقع 154 مليون متر مربع في منطقة مكة المكرمة، و 6 ملايين متر مربع في منطقة القصيم، مشيرة إلى أن منطقة مكة المكرمة تعد أكثر المناطق عجزاً في الأراضي، وحلت محافظة جدة في المرتبة الأولى في العجز بواقع 79.3 مليون متر مربع، وهو ما يمثل 80 في المئة من المساحة المطلوبة للوزارة، تليها العاصمة المقدسة بعجز بلغ قرابة 45 مليون متر مربع، وهو ما يعادل 90 في المئة من حاجتها.
وتلتها محافظة الطائف بنقص يقدر بـ 19 مليون متر مربع، أي ما يعادل 60 في المئة من الحاجة للأراضي، ومن ثم محافظة القنفذة بعجز بلغ 3.5 مليون متر مربع، أي ما يعادل 65 في المئة.
بينما بلغ العجز في محافظة المجموع 1.9 مليون متر مربع، أي ما يمثل 70 في المئة من حاجة الوزارة، تليها محافظة رنية، بعجز بلغ مليون متر مربع و 75 في المئة حاجة الأراضي فيها، تليها محافظة الليث بعجز بلغ 690 ألف متر مربع، أي ما يعادل 30 في المئة من حاجة الأراضي.
وتذيلت القائمة محافظتا رابغ، وخليص بعجز بلغ 550 ألف متر مربع لكل منهما، وتعد نسبة العجز في المحافظة الأولى 25 في المئة بينما بلغ العجز في الثانية 70 في المئة.
في حين غطت وزارة الإسكان حاجتها في أربع مناطق تابعة لمكة المكرمة، وهي محافظة تربة، بواقع 1.8 مليون متر مربع، ومحافظة الخرمة والتي غطت فيها الوزارة مساحة بلغت 750 ألف متر مربع، وأخيراً محافظة الكامل بـ 400 ألف متر مربع.
وفي منطقة القصيم، بلغ العجز 6 ملايين متر مربع موزعاً على سبع مناطق، ونالت الرس نسبة العجز الكبرى بواقع 95 في المئة من حاجة وزارة الإسكان، إذ بلغ العجز 2.2 مليون متر مربع.
وفي محافظة بريدة بلغت نسبة عجز الأراضي 1.25 مليون متر مربع، وهو ما يمثل 13 في المئة من حاجة الوزارة، تليها محافظة عنيزة بعجز بلغ مليون متر مربع، وهو ما يعادل 45 في المئة من حاجة الوزارة.
وتليها محافظة النبهانية بعجز بلغ 950 ألف متر مربع، أي ما يعادل 70 في المئة من حاجة الوزارة للأراضي فيها، وفي رياض الخبراء بلغت نسبة العجز فيها 85 في المئة من حاجة الأراضي، أي ما يعادل 610 آلاف متر مربع.
وبلغت نسبة عجز الأراضي في محافظة البدائع 90 في المئة من المساحة المخصصة لها، إذ بلغت 550 ألف متر مربع، تليها محافظ البكيرية بعجز 490 ألف متر مربع، وهو ما يعادل 45 في المئة من حاجة وزارة الإسكان.
في حين غطت وزارة الإسكان حاجتها من الأراضي في كل من محافظة المذنب، بواقع 550 ألف متر مربع، ومحافظة الأسياح بـ 830 ألف متر مربع، وعيون الجواء بـ 460 ألف متر مربع ومحافظة الشماسية بـ 280 ألف متر مربع.
يذكر أن «الحياة» كشفت أخيراً عن نسبة الأراضي التي تحتاجها وزارة الإسكان السعودية لتشييد مشاريعها الإسكانية في منطقة الرياض، إذ بلغت 90 مليون متر مربع، موزعة على 12 محافظة.

مجلس الوزراء يمنح المحامين حق الانتساب لهيئتهم .. دون

قيد

المصدر: جريدة الحياة الاحد 20 شعبان 1436هـ - 7 يونيو 2015م
[اضغط هنا](#)

الرياض - فداء البديوي
أكدت مصادر عدلية لـ«الحياة» أن مجلس الوزراء السعودي منح المحامين والمحاميات السعوديين المرخص لهم كافة، حق عضوية الجمعية العمومية للهيئة السعودية للمحامين، استثناء من الأحكام الواردة في نص تنظيم الهيئة السعودية للمحامين خلال السنة الأولى من تطبيقها، بهدف سرعة تفعيل وأداء الهيئة السعودية للمحامين، للقيام بمسؤولياتها بجودة عالية، ومنح حق الانتساب لجميع المحامين من دون استثناء.
وأوضحت المصادر أن وزير العدل الدكتور الشيخ وليد الصمعاني وجه بتعيين من يقوم مقام الأعضاء المشار إليهم في الفقرة (ز) من المادة التاسعة من تنظيم هيئة المحامين في السنة الأولى، بدلاً من انتخاب خمسة من الأعضاء الأساسيين في الهيئة، إلى جانب تكليف وزير العدل - خلال سنة من تشكيل مجلس الإدارة الأول لهيئة المحامين، بدعوة جميع المحامين والمحاميات المرخص لهم إلى أول اجتماع للجمعية العمومية، وينعقد الاجتماع برئاسة وزير العدل، أو من ينيبه.
وأشارت إلى اختيار وزير العدل خمسة أشخاص من المحامين المرخص لهم لتولي مهمات اللجنة المشار إليها في المادة السابعة من التنظيم إلى أن تُشكل تلك اللجنة وفقاً لأحكام تنظيم الهيئة السعودية للمحامين.
وتأتي تلك التوجيهات، بعد إعلان مجلس الوزراء الشهر الماضي إقرار إنشاء هيئة وطنية للمحامين، بعد انتظار تجاوز ٥ أعوام، للموافقة على خطاب وزارة العدل المرفوع عام ١٤٣١هـ، في شأن إنشاء الهيئة، واستناداً إلى نظام المحاماة الصادر في عام ١٤٢٢هـ.



أعلن عن افتتاح محكمة الاستئناف بمنطقة جازان ..

وزير العدل: خادم الحرمين حريص على إنجاز معاملات الناس

وإنهاؤها.. وسيتم فتح دوائر قضائية جديدة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
<http://www.alriyadh.com/1054324>

جدة - حمد الجمهور
أعلن وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، الشيخ د. وليد الصمعاني عن افتتاح محكمة الاستئناف بمنطقة جازان بعد عيد الفطر المبارك، في إطار الدعم الذي يجده مرفق القضاء من حكومة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله -، وذلك خلال ختام لقاء رؤساء محاكم الاستئناف الذي عقد بجدة.

وأكد وزير العدل أن ولاية الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين وولي ولي عهده - حفظهم الله - يحملون ويعيشون همّ القضاء، ويسعون لتحقيق التطلعات والطموحات التي يسعى إليها الجميع، وتذليل العقبات لمنظومة القضاء، مشيراً إلى الكلمة الصافية التي وجهها خادم الحرمين الشريفين، وأوصى من خلالها أصحاب الفضيلة القضاة بإنجاز معاملات الناس وإنهاؤها وفق المقتضى الشرعي.

وأكد الشيخ د. وليد الصمعاني خلال رعايته اللقاء الرابع لرؤساء محاكم الاستئناف في المملكة أمس بمحافظة جدة أن العمل جارٍ على تذليل كافة العقبات والصعوبات التي تواجه محاكم الاستئناف بالمملكة وتقديم الدعم المتكامل لكافة المحاكم وبحث احتياجاتها من القضاة والكوادر البشرية، موضحاً بأن هذا اللقاء يأتي بهدف فتح حوار مباشر مع أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم من أجل تحقيق المزيد من النتائج المأمولة.

وأشار وزير العدل إلى أهمية إيجاد آلية لتطوير منظومة القضاء المتخصص كالدوائر العمالية والدوائر التجارية والدوائر المرورية والدوائر العقارية وغيرها من الدوائر الأخرى، منوهاً على أن إصدار لائحة تنظيم العمل وتوحيد الإجراءات المعمول بها في محاكم الاستئناف يعتبر خطوة رائدة في الاتجاه الصحيح نهدف من خلالها إلى تسريع وتيرة العمل وإتقانه وجودته، ومكماً بأن التطور الملحوظ الذي شهدته المؤسسات العدلية في المملكة يحملنا أمانة كبرى لإظهار القضاء الشرعي في أبهى صورته وأحسن طرائقه، مؤكداً على أن الجميع يتطلع إلينا ويجب أن يسمع عن التطور الملحوظ في المؤسسات العدلية ويأملون بزيارة المرافق القضائية ومعرفة تجربتنا القضائية والعدلية التي وصلت إليها المملكة.

من جانبه بين عضو المجلس والمشرف على اللقاء الشيخ مبشر ال غرمان أن لقاء رؤساء محاكم الاستئناف حقق الهدف من إقامته، الذي يهدف إلى خدمة العمل القضائي، عبر سعيه لتوحيد الإجراءات القضائية بين محاكم الاستئناف، ودعم المحاكم بالقضاة من أجل سرعة الانجاز ودقته وضبطه.

من جهته صرح الأمين العام لمجلس القضاء الأعلى الشيخ سلمان بن محمد النشوان أن اللقاء يأتي لبحث جملة من الموضوعات المهمة التي تخص محاكم الاستئناف، وتم خلاله عرض عدد من الرؤى والطموحات التي تحقق مصلحة العمل القضائي، كما يبحث احتياجات محاكم الاستئناف من الكوادر البشرية والإمكانات التقنية.

وذكر أمين عام مجلس القضاء أن منظومة محاكم الاستئناف اكتملت وسيتم افتتاح محكمة استئناف جازان بعد عيد الفطر المبارك لهذا العام، وأن المجلس الأعلى للقضاء يسعى لتوحيد الإجراءات القضائية بين محاكم الاستئناف، ويبدل كل الجهود لتصبح الإجراءات موحدة وفق معايير محددة، عبر إيجاد لائحة مشروع توحيد هذه الإجراءات القضائية بما يحقق النفع وسرعة الانجاز.



• الشؤون الاجتماعية“ تدشن شراكة دمج ذوي الإعاقة الحركية مع • التعليم“

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1054285>

الرياض - صالح الحميدي
نيابة عن وزير الشؤون الاجتماعية دشن د. عبدالله بن معيقل وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة أول من أمس مشروع الشراكة الفاعلة لخدمة ذوي الإعاقة ودمجهم في الجانب التربوي بالشراكة مع وزارة التعليم.

وأشار د. معيقل في كلمته إلى ما تقدمه الشؤون الاجتماعية من خدمات لذوي الإعاقة في مجالات عديدة من بينها مراكز التأهيل التي تفوق (40) مركزاً في المملكة، والإعانات المالية والأدوات المساعدة، وكذلك الزيارات المنزلية التي يحظون بها والرعاية النهارية، وأثنى على مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين وقال: إن لها باعاً طويلاً في خدمة الأطفال المشلولين وذوي الإعاقة في مجال التعليم وغيره، مؤكداً أن فكرة دمج الأطفال المشلولين مع وزارة التعليم جاءت تحقيقاً لمبدأ الدمج الذي تعمل عليه وزارة التعليم وهو أصح وأدق وأصوب ما وصلت إليه نظرية التعلم الحديثة.

وتضمن الحفل كلمة لشرع القحطاني مديرة مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالرياض أوضحت فيها أن المؤسسة أكدت دورها البارز في تفعيل العديد من برامج الدمج لذوي الإعاقة الحركية بالمدارس العامة للطلاب والطالبات وقد حققت نجاحاً كبيراً في هذا الشأن. كما تضمن الحفل كلمة لرباب الزايدى المديرة العامة لإدارة التربية الخاصة بوزارة التعليم نوهت فيها بأهمية الدمج وما ستحققه من نجاح، أعقبها مسيرة للخريجين.



27 قراراً من وزارة العدل تدعم المرأة.. ولكن؟!

الثقافة الحقوقية غائبة.. والمعرفة وقتية عند الحاجة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م

<http://www.alriyadh.com/1054163>

تقرير - هتاف المحميد

ضعف الثقافة الحقوقية والشرعية أثر بالدرجة الأولى على تفعيل الأحكام القضائية الجديدة، ورغم صدور 27 قراراً من وزارة العدل تدعم المرأة اجتماعياً وأسرياً وحفظ حقوقها المدنية وإنصافها قضائياً، إلا أنها لا تتفهم أنها أحكام لصالحها، ولم تفهم لتزداد ثقافتها بحقوقها. وبعضهن يتمسكن بثقافة العادات والتقاليد ويدخلن في إطار العيب فيزداد الأمر سوءاً فيما يتعلق بالأموال من إرث ونفقة حيث تجهل النساء حقوقهن، وكذلك الحضانة والتي باتت تبصر النور أخيراً. أحمد المحميد: في مجتمعنا يتفرق كثير من الحقوق والواجبات بين جهات مختلفة وعُيبت ثقافة الحقوق مجتمعياً بشكل عام والمؤسسات التعليمية بشكل خاص لكلا الجنسين. وكفل الدين الإسلامي حقوق الإنسان وواجباته ونشر المعرفة الحقوقية الأساسية وتبسيطها إلا أن اليوم الدراسي مازال يزخر بمحاضرات ومناهج دينية بالرغم من أن المجتمع ديني بطبعه ولا يحتاج إلى هذا الكم من الثقافة الدينية. الثقافة الحقوقية.. بحث عند الحاجة

يتحدث أحمد المحميد المحامي والمستشار القانوني وعضو برنامج الامان الاسري الوطني حول الثقافة الحقوقية بقوله: «تكاد تكون معدومة في مجتمعنا وللأسف ولا نبحت عنها إلا عند الحاجة إليها وهذا يخالف ما هو معمول به في دول العالم حيث ان الأشخاص يجب أن يبحثوا عن حقوقهم قبل أي إجراء يتخذ، وغالبية الأسر في دول العالم لديها محام خاص، أما في مجتمعنا تتفرق كثير من الحقوق والواجبات بين جهات مختلفة، وهي بحاجة إلى تنظيم تتولى فيه مؤسسات حقوق الإنسان بشقيها الحكومي والأهلي العمل من أجل زرع تلك الثقافة ابتداء من المراحل المبكرة في الحياة الاجتماعية عبر نشر ثقافة الحقوق؛ في البيت والمسجد، والتعليم والإعلام، وكافة مؤسسات المجتمع، وخاصة عبر العمل مع مؤسسات التربية والتعليم لتكثيف الجرعات الداعمة لتحقيق الوعي الحقوقي لدى أفراد المجتمع»

ويضيف قائلاً «الغريب هو افتتاح كليات وأقسام للأنظمة والحقوق في التعليم العالي السعودي وعدم وجود مرجعية منهجية لتلك الحقوق في المدارس العامة. ولن يضيرنا ذلك ولن نواجه أي صعوبة خاصة في النشر والتعريف بثقافة الحقوق خاصة أننا في مجتمع مسلم، والمسلم بطبيعته لن يواجه الكثير من المشكلات في فهم آلية التعامل مع المنهجيات الخاصة بحقوق الإنسان لوجود اصول شرعية واجتماعية لها».

تدريس الحقوق

وقال المحميد: عبر «الرياض» طالب بتدريس مواد الحقوق عوضاً عن أي مواد تعليمية أخرى لم تعد لها حاجة اجتماعية وذلك لغرس ثقافة الحقوق واحترامها وللحد من الجريمة أو التهاون في حقوق الآخرين ففي الثقافة السائدة الحالية كم كبير من القيم الحقوقية المتفرقة بين تكونات الثقافة ولكنها تحتاج إلى تعريف وتوضيح يقع الجزء الأكبر منه على مؤسسات حقوق الإنسان والتربية والإعلام».

وأشار إلى أن الوسائل الأخرى لنشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والتدريب والاستشارات المجانية التي يقدمها المحامون تبرعا على سبيل المسؤولية الاجتماعية لن تكون ذات فائدة او كافية ما لم يكن هنالك تأسيس وتأسيس للحقوق من المدرسة.

سرعة البت في القضايا

من جانبها، تقول بيان زهران محامية وعضو شبكة القانونيات العرب «مازال هناك فئة من الرجال تعارض حقوق المرأة، بغرض فرض الهيمنة الذكورية عليها. بل؛ هناك من يفسر الدين بمفهوم خاطئ لذات الغرض». وأضافت «من واقع خبرتي فإن تفعيل 27 قراراً قضائياً أصدرتها وزارة العدل لإنصاف المرأة أصبحت أكثر دقة في المحاكم، لاسيما قضايا الأحوال الشخصية. كما ان سرعة البت في القضية أدى الى حفظ حقوق المرأة بشكل أكثر جودة»، وقالت «الحقوق تنتزع وليست فقط تؤخذ ولا ينتظر المرء منحها من آخر بل لا بد من المطالبة بها بشكل نظامي وفي ذات الوقت يجب على المرء الالتزام بحقوق الآخرين. وفي مجتمع تعلم القيام بالواجبات ولم يتعلم أخذ الحقوق، فالأمر يعود لعدة أسباب من أهمها الثقافة ونشر التشريعات لمعرفة الحقوق والواجبات فضلا عن ضرورة نشر كيفية التنفيذ من قبل الجهات التنفيذية المختلفة.

وتتفق زهران مع المحامي حول إدخال ثقافة الحقوق بالمناهج التعليمية بعد الضعف الواضح في تغطية الهيئات المعنية بحقوق الانسان من تأديبة واجبها في إقامة دورات توعوية بقولها: «في كثير من الدول تدرس مادة تسمى دراسات قانونية لمنهج تعليمي يبدأ من المرحلة المتوسطة لتأسيس جيل بحكمة ثقافة وبيئة عدلية صحيحة الأركان». دورات كثيرة

وفي هذا الصدد تقول نوف اليحيى (محامية متدربة) «تطالعنا كل يوم إعلانات عن إقامة دورات تعنى بالثقافة القانونية لا ينافسها في كثرتها إلا المبالغ المطالب بها لحضورها والعجيب أنها تستهدف «الجميع» وتقبل «الجميع» اشتراطها الوحيد أن تكون قادرا على «الدفع»، وتضيف أن التخصص هو رأس مال الموارد البشرية، والمتأمل لهذه الثورة القانونية يعتقد جازما أن هناك ثورة معرفية مصاحبة لها إلا أنه يصطدم كل يوم بما يحبطه ولناخذ مثلا بسيطا: هل سألت طالب الجامعة عن اطلاعه على «لائحة حقوق الطلبة» في جامعته وأجابك؟ الغالب أنه «سمع بها» لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عنها أو زيارة أقرب مكتب لحقوق الطلبة داخل الجامعة لكنه لا يلام إذا كان أستاذ الجامعة الذي يأخذ العلم منه لا يعرف شيئا عن حقوقه - وواجباته من باب أولى - ولا يكلف نفسه مشقة السؤال عنها».

القضايا العمالية

من جهة أخرى، تملأ القضايا العمالية المحاكم بمعلمات لا يعرفن أن لهن الحق في «ساعة الرضاعة» أو توفير حضانة لأبنائهن حسب نظام العمل فتضطر لتسجيل ابنها في حضانة تستهلك نصف مرتبها وهذا ثمن فاتورة الجهل بالأنظمة، لكننا نتساءل: هل الفرد وحده هو المسؤول عن تثقيف نفسه؟ الجواب بالتأكيد (لا)، فهي ثقافة ينشأ بها والمحاضن التربوية هي المسؤولة عنها فلو أدرجت مادة تعرف الفرد بحقوقه كموطن بداية ثم تتدرج حسب أدواره في الحياة سواء الاجتماعية كالزوج أو المهنية مستقبلا كالطبيب والمهندس والمعلم، ولو أقيمت أيام قانونية على غرار أيام الأنشطة الأخرى في المدارس والجامعات والأهم أن تكون فعالة ولا تقع في ما وقعت به مراكز التدريب القانونية الحديثة التي استغلت حاجة خريجي القانون والشريعة للثقافة القانونية فتسابقت لنيل الحصة الأكبر دون النظر إلى قيمة ما تقدمه للجمهور و«من أمن العقوبة أساء الأدب». فغياب رقابة حقيقية على دورات التدريب القانوني سمحت لكل من يمتلك شهادة مدرب أن يقدم فيها دون النظر إلى خبرته العملية أو ثقافته العلمية فالمركز الذي يقدم دورة في «تنمية الذات» يقدم غدا دورة عن «قانون المرافعات الشرعية» بل تحولت هذه الدورات إلى محاضرات أكاديمية نظرية لا تختلف عن محاضرات الجامعة إلا في ثوب «القاعة الفاخرة» التي ترتديه والتي يدفع ثمنها متوسطو الدخل وهم عادة حضور هذه الدورات، وما يزيد الأمر سوءا هو الصياغة التي تطالعنا بها هذه الإعلانات فمثلا «حقوق المرأة المالية في الإسلام» ثم تصطدم بخطيب جمعة يردد كلاما نظريا عن تكريم الإسلام للمرأة ورفع مكانتها.

تعلم «الثقافة الحقوقية» حق للجميع ولا يقتصر على طلبة الحقوق أو مختصيه. كثيرا ما يواجه القضاة والمحامين من يجهل بأن له حقا أو مطالب بحق ليس له، لذلك تتطلب هذه تدريسيها جهدا موحدًا من قبل أطراف عديدة وكادرا مؤهلا يشرح الحقوق بمنهجية واضحة ومتكاملة ليفهمها الجميع.

محكمة التنفيذ بجدة تلزم مواطناً بدفع 2500 ريال نفقة

أولاده

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 18 شعبان 1436هـ - 5 يونيو 2015م
<http://www.alriyadh.com/1054173>

جدة - مبارك العكاش

ألزمت محكمة التنفيذ بمحافظة جدة مواطناً بتنفيذ الأحكام الصادرة بحقه من محكمة الأحوال الشخصية والتي تمثلت في دفع نفقة أولاده للأم بدءاً من الشهر الجاري بمبلغ وقدره 2500 ريال شاملة تكاليف إعلان التبليغ حسب نظام التنفيذ ولأحتته. وقد قام الزوج بالمماطلة في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الأحوال الشخصية، لتذهب أم الأبناء لمحكمة التنفيذ في جدة طالبة تنفيذ الحكم، ليأمر قاضي التنفيذ بمنع المنفذ ضده من السفر وإيقاف إصدار صكوك التوكيل والتفويض من المنفذ ضده بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها والإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المنفذ ضده التجارية وإشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الانتمائية بواقعه استناداً للمادة ٧٤ من نظام التنفيذ. وأوضح عدد من المختصين أن نظام التنفيذ يعتبر نقطة تحول وعلامة فارقة وخطوة رائدة من خطوات تطوير القضاء واكتمال منظومة العدالة بإيصال الحقوق إلى أهلها، إذ إن التنفيذ هو ثمرة الأحكام، ولا عبرة بحكم لا نفاذ له. يذكر أن محاكم التنفيذ بمختلف مناطق المملكة قد استردت من المماطلين أكثر من (57) مليار ريال، كما بلغت عدد محاكم التنفيذ بالمملكة (3) محاكم بالرياض، ومكة، وجدة، في حين يبلغ عدد دوائر التنفيذ (169) دائرة مستقلة إضافة إلى المحاكم الفردية التي يقوم فيها رئيسها بأعمال قاضي التنفيذ وعددها (165) ومجموع القضاة في هذه المحاكم (334) قاضياً.

تشارك فيها المرأة كمرشحة عضوية للمرة الأولى

حملة توعوية مكثفة لتعزيز مشاركة أبناء وبنات الوطن في

الانتخابات البلدية

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 شعبان 1436هـ - 6 يونيو 2015م
<http://www.alriyadh.com/1054601>

الرياض - سحر الرملاوي

"صوتك يفرق" هو عنوان الحملة الوطنية الكبرى التي تنظمها جمعية النهضة الخيرية للتوعية بضرورة المشاركة الشعبية الواسعة في انتخابات ثلثي أعضاء مجالسها البلدية في نهاية هذا العام 2015.

واكدت مديرة إدارة المشروعات التنموية في جمعية النهضة النسائية الخيرية شيخة السديري على قدرة وكفاءة المرأة في كافة المجالات التي تولتها في معرض حديثها عن الحملة.

وقالت شيخة السديري: تبنت جمعية النهضة الحملة التوعوية "صوتك يفرق" لرفع نسب المشاركة المجتمعية في انتخابات المجالس البلدية والتي يسمح للمرأة فيها للمرة الأولى بأن يكون لها دور فاعل إما كمرشحة أو ناخبة وهو شكل من أشكال تمكين المرأة لتكون عنصراً فاعلاً في مجتمعها، مضيئة بان الحملة تستهدف المجتمع فوق الـ 18 سنة الذين يحق لهم التصويت في انتخابات المجالس البلدية، حيث يمكنهم أن يكونوا جزءاً من هذه الحملة وحضور ورش العمل أو المتابعة على الموقع الإلكتروني للتعرف على اللوائح والقوانين لرفع نسب الناخبين.

وتضيف السديري: نحن نطبق منهجاً شاملاً لمعالجة احتياجات المرأة باستخدام أساليب علمية مثبتة دولياً ومنشأة داخلياً للوصول لأفضل النتائج لتتمة مؤكدة للمرأة السعودية.

وتابعت تقول: نعتمد على المدربات المعتمدات في برنامج (مدى) اللواتي يقدن معنا حملة اجتماعية تثقيفية تهدف الى بناء قدرات آلاف الناخبين في جميع مناطق المملكة لتعزيز المشاركة الفاعلة في الانتخابات والمجتمع المحلي ونشر المعرفة حول وظائف وأهمية المجلس البلدي بالإضافة الى تعميم ثقافة المواطنة الفاعلة بما يخدم المجتمع والوطن والتدريب يتم في كل من جمعية النهضة ومؤسسة الملك خالد.

من جانبها اوضحت الباحثة المتخصصة في مجال الادارة العامة واحدى المتطوعات في حملة صوتك امانة مزنة النفيعي على تاريخية الحدث الذي يفتح الباب للمرأة للترشح كعضوة في المجالس البلدية للمرة الاولى وقالت: يتمثل دوري كعضو في برنامج (مدى) التابع لحملة التوعية بأهمية المشاركة المجتمعية في المجالس البلدية من خلال تنفيذ عدد من ورش عمل قصيرة للناخبات في مختلف الجهات الحكومية والخاصة وغير الربحية ممن تنطبق عليهم شروط التصويت، وأعتقد أن درجة الفهم المجتمعي لفكرة الانتخابات جيدة؛ فهذه الدورة الثالثة والمجتمع ينمو ويتطور الآن ويتطور مفهوم الانتخابات معه، وأيضاً الجهات ذات العلاقة الآن تقوم بالعديد من الفعاليات والبرامج والدورات التي تستهدف رفع الوعي في المجتمع.

أما بالنسبة للمرأة السعودية فهي بحاجة لرفع مستوى الوعي بالانتخابات البلدية، وأهمية اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وأهمية أن تتصف عملية الانتخاب بالنزاهة والشفافية. وسوف يساهم برنامج (مدى) في رفع مستوى وعي المرأة السعودية بفكرة الانتخابات البلدية والعمل على تعزيز المشاركة الفاعلة في الانتخابات والمجتمع المحلي، ونشر المعرفة حول وظائف وأهمية المجلس البلدي وتعميم ثقافة المواطنة الفاعلة بما يخدم المجتمع والوطن وتفعيل المواطنة لتساهم بدورها في توعية أفراد أسرتها من الرجال.

وتؤكد النفيعي على ان المرأة سوف تكون عضواً فاعلاً ومؤثراً في المجالس المحلية كما هي في مجلس الشورى ومجالس الغرف التجارية وهي خطوة مهمة لتثبيت حق المرأة كمواطنة فاعلة في المشاركة في الشأن العام والنهوض بالخدمات البلدية، ومشاركتها للاستفادة من العنصر النسائي الذي يمثل نصف المجتمع في دفع عجلة التنمية الشاملة وفق ضوابط شرعية، ومشاركتها حقاً من حقوقها كمواطنة، وعليها واجبات أيضاً في ترشيح من تراها مناسباً، كما أن المرأة ستكون إضافة إيجابية في المجالس المحلية مثلما هو شأنها في مجلس الشورى ومجالس الغرف التجارية.



وزارة الصحة تدرس الخيار الاستراتيجي الأمثل .. والفالح معترفا:

لا توجد آليات جاهزة للتأمين الطبي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150605/Con20150605775876.htm>

عبدالله القحطاني (أبها)

أكد لـ(عكاظ) وزير الصحة خالد الفالح، أن الوزارة تدرس في المستقبل كيفية المساهمة في توفير التأمين للمواطنين، إذا ثبت أنه هو الخيار الاستراتيجي الأمثل، وأن هناك آليات جاهزة، مؤكداً أنه حتى الآن لا توجد آليات جاهزة ليتم الإعلان عنها ومن ثم التطبيق.

وقال: «بدأ برنامج التأمين الطبي في القطاع الخاص وتم تطبيقه على أكثر من 10 ملايين في هذا القطاع». وبين أن وزارته لا تزال معنية بتشغيل كامل مستشفياتها، ولم تصل لمرحلة التخصيص، مشيراً إلى أن التشغيل الذاتي يعطي مرونة أكثر في استقطاب وتوظيف الموارد البشرية والكوادر الطبية، إضافة لإعطاء خيارات أكثر في المستقبل. وفي رده على سؤال عن حالات كورونا مع حلول فصل الصيف، قال: «قلت الحالات عما كان في العام الماضي، وهناك حالات معدودة، ونسبة الوفيات متدنية جداً». وكشف أنه سيتم بناء مستشفيات ومدن صحية في كافة أرجاء المملكة، وستضاعف الوزارة جهودها في استثمار وتشغيل المستشفيات.



السفير السبهان لـ «عكاظ»:

ملف السجناء السعوديين بالعراق يتصدر اهتماماتي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 18 شعبان 1436 هـ - 5 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150605/Con20150605775889.htm>

خالد الفارس (الرياض)

رفع السفير ثامر السبهان أسمى آيات الشكر لخدام الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد، على تعيينه سفيراً للمملكة في الجمهورية العراقية، سائلاً الله أن يكون عند حسن ظن ولاة الأمر في تعزيز التقارب بين البلدين الشقيقين. وأكد أن المملكة حريصة على إخوانها وأشقائها العرب والمسلمين منذ عهد المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - واستمر على هذا النهج أبناؤه وأحفاده أدام الله عزهم ورعاهم. وعن معاناة البلدين من الإرهاب قال «هذا هاجس مشترك، تعاني منه المملكة والعراق منذ زمن طويل، ومحاربتة واجبة لحماية المنطقة من الفوضى، والقضاء عليه يتحقق بتكاتف الجميع». وفي رده على سؤال عن السجناء السعوديين في العراق، أجاب «لا شك أن المواطن له الأهمية القصوى لدى الدولة، والقيادة حريصة على مواطنيها ومتابعة قضاياهم في الخارج، ولن أدرج هذا الملف في العمل على هذا الملف وأي ملف يعنى بالمواطن». وعن موعد بدء مزاولة عمله فعلياً قال «سيكون ذلك في القريب العاجل، وبعد إنهاء كافة الإجراءات الإدارية والتجهيزات سنبدأ العمل، ونشير هنا إلى أن الحكومة العراقية تقدم كافة التسهيلات وحريصة على تواجد البعثة الدبلوماسية هناك وتقديم كل ما نحتاج إليه».



توزيع 5 آلاف مطبوعة للسلامة المرورية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436 هـ - 6 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776120.htm>

فيصل الحارثي (الطائف)

بدأت دوريات أمن الطرق في منطقة مكة المكرمة توزيع أكثر من 5 آلاف مطبوعة إرشادية للسلامة وذلك للمسافرين على طرق الطائف للحفاظ على سلامة المواطنين وسلكي الطريق.

وتضمنت المنشورات إرشادات تحديد السرعة، الكشف على الإطارات والمحركات قبل السفر، عدم استخدام الهاتف المحمول عند القيادة وربط حزام الأمان على الطريق، والانتباه عند قيادة السيارة من مفاجآت الطريق. يأتي ذلك بمتابعة من قائد القوة الخاصة لأمن الطرق بمنطقة مكة المكرمة العقيد مظلي عايض بن عبيد البقمي.



إيصال الكهرباء لـ 61080 منزلاً عشوائياً

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436 هـ - 6 يونيو 2015 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776137.htm>

محمد سميح (مكة المكرمة)
أكدت الشركة السعودية للكهرباء، أنه تم إيصال الخدمة الكهربائية لـ 61080 منزلاً عشوائياً خلال العام الماضي في كافة مناطق وقرى المملكة، منذ صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص إيصال التيار الكهربائي للمنازل التي لا يملك أصحابها صكوكاً شرعية.

وبين لـ «عكاظ» مصدر مسؤول في الشركة، أن أي طلب لإيصال الخدمة يتم قبوله وإدخاله في نظام الطلبات بالشركة، يعني أن هذا الطلب قد استوفى الشروط اللازمة المنصوص عليها نظامياً لإيصال الخدمة من البلديات، مشيراً إلى أنه لا يمكن قبول أي طلب دون حصول المواطن على رخصة بناء أو موافقة من البلدية لإيصال الخدمة للمنازل التي بدون صكوك. وقال المصدر إن موافقة البلدية على نماذج إيصال الخدمة الكهربائية شرط أساسي في الشركة، وهي عملية تتم إلكترونياً دون تدخل عنصر بشري، حيث يتم إرسال الطلب موقعاً من البلدية للشركة ومن ثم يتم مخاطبة المشترك لاستكمال باقي الإجراءات النظامية لإيصال الخدمة له.



متضررون من المأكولات كريهة الرائحة يستنجدون بالمراقبين:

حاصروا السلع الرخيصة في البرماوية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015 م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Con20150607776347.htm>

إبراهيم شهاب (جدة)
دعا سكان حي كيلو 14 جنوب جدة الأمانة إلى مراقبة الأسواق الشعبية التي تتوسط الحي ومراقبة معروضات المواد الغذائية والاستهلاكية التي يتم تسويقها بطريقة غير نظامية وغير صحية ضماناً لسلامة المستهلكين. ورصدت عدسة «عكاظ» في جولتها على سوق البرماوية ممارسات خاطئة ومرفوضة وسط غياب تام وكبير للأجهزة الرقابية وتجاوزات بانئة للأنظمة البيئية والصحية، حيث يعرض تجار الموقع منتجات وسلعاً فاسدة ومنتهية الصلاحية، منها لحوم وأسماك يقبل عليها البعض لرخص أسعارها.

تنافس مع سوق اليمنة
سوق البرماوية في الكيلو 14 واحدة من أكثر المناطق عشوائية في جدة، وأدى غياب الرقابة عنها لسنوات طويلة إلى التماهي في ممارسات غير نظامية تعكس سلبياتها على الأحياء المجاورة، سواء كانت سلبيات صحية أو بيئية. ويقطن المنطقة المتوسطة للحي أفراد من الجنسية البرماوية - تجاوز عددهم 300 ألف حسب إحصائيات الجالية - ويقول عمر

العطاس (يعمل بالقرب من الحي) بأن سوق البرمايين يعد واحدا من أشهر الأسواق ضررا على الصحة في جدة.. يتنافس في ذلك مع سوق «اليمنة» جنوب جدة.. حيث الأسماك المكشوفة التي تتجمع حولها الذباب والحشرات وتباع بأسعار زهيدة. وأبدى العطاس استغرابه لما وصفه بصمت أمانة محافظة جدة عن الممارسات الخاطئة اليومية في سوق البرماوية، بالرغم من اجتهادها في إغلاق أسواق أقل ضررا من السوق الشهير.. ولو تحولت الأمانة بشكل يومي في السوق لما مارس أحد بيوع اللحوم المكشوفة والأسماك الفاسدة.

مخاطر قبل الشهر الكريم
من جهته، يتحدث محمد إسماعيل (أحد زوار السوق) عن دهشته لما رآه في الحي، مشيرا إلى أن غالبية أهل جدة لا يعرفون شيئا عن هذا الحي لبعده عن منطقة وسط جدة. مشيرا إلى أن بيع الخضروات والأسماك يتم مكشوفًا عبر بسطات غير مرخص لها.. ويتم تنظيف الأسماك وقطع اللحوم في أماكن ملوثة تسكنها الحشرات والدم مسكوب في كل اتجاه. وأضاف أنه يخشى تفاقم الوضع ونحن على أعتاب رمضان؛ لأن السوق تزداد فيه الحركة ويقوم البائعون بعرض مأكولات صنعت بطريقة غير صحية.. وبمنتجات غير معلومة المصدر. وقال إن كل سكان حي البرمايين يطالبون الجهات المسؤولة بزيارة الحي ومعالجة أوضاعه ومنع السلوكيات الخاطئة في البيع والشراء حفاظا على الصحة العامة.



اتصالات مرئية بين 25 معتقلا وأسرههم بالمدينة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Con20150607776357.htm>

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)
اختتم الهلال الأحمر بمنطقة المدينة المنورة المرحلة الخامسة والعشرين من مراحل تنظيم الاتصالات المرئية بين المعتقلين في غوانتانامو وأسرههم في المنطقة. وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة بمنطقة المدينة المنورة خالد بن مساعد السهلي أن المكالمات المرئية استمرت على مدار يوم، واستفاد منها 25 شخصا تواصلوا خلالها مع ذويهم صوتا وصورة لمدة ساعة لكل اتصال، بحضور مندوبة من الصليب والهلال الأحمر وموظفي الروابط الأسرية. وأضاف السهلي أن هذه الخدمة تأتي انطلاقا من اهتمام الهيئة برسالتها الإنسانية والرقي بمستوى تقديم الخدمات في إطار اختصاصها، وذلك بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس الهيئة، وبمتابعة خاصة من مدير برنامج الروابط العائلي بالهيئة الأمير بندر بن فيصل آل سعود.



إيصال الكهرباء لـ61080 منزلا عشوائيا

المصدر: جريدة عكاظ السبت 19 شعبان 1436 هـ - 6 يونيو 2015م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150606/Con20150606776137.htm>

محمد سميح (مكة المكرمة)

أكدت الشركة السعودية للكهرباء، أنه تم إيصال الخدمة الكهربائية لـ 61080 منزلا عشوائيا خلال العام الماضي في كافة مناطق وقرى المملكة، منذ صدور قرار مجلس الوزراء بخصوص إيصال التيار الكهربائي للمنازل التي لا يملك أصحابها صكوكا شرعية.



اتفاقات ثنائية لتسريع استقدام العمالة المنزلية من 7 دول الحقباتي يجتمع مع ممثلي الفلبين وسريلانكا والنيجر وإندونيسيا ونيبال والهند وباكستان

المصدر: جريدة الوطن الاحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=226128&CategoryID=2

الرياض: الوطن

التقى وزير العمل الدكتور مفرج الحقباتي، على هامش اجتماع منظمة العمل الدولية بجنيف، بممثلي الدول المرسلة للعمالة، وذلك امتدادا لما تقوم به وزارة العمل من إجراءات لتحسين أداء سوق استقدام العمالة المنزلية، وبهدف فتح أسواق جديدة للاستقدام وتسريع إجراءات الاستقدام مع الدول التي تم توقيع اتفاقات ثنائية معها.

وأكد حرص المملكة على تعزيز التعاون والتنسيق مع الدول المرسلة للعمالة ووضع الحلول والمقترحات التي تدعم إقامة علاقات متوازنة ومستمرة تحفظ حقوق جميع الأطراف، مشيرا إلى أن الحوار والنقاش الجاد بين الطرفين سيُتيحان معالجة النقاط العالقة وفقا لأطر القانونية والعملية الفاعلة.

وأوضح أن الاتفاقات الثنائية الموقعة حتى الآن مع عدد من الدول تعمل على حل بعض الحالات الخاصة التي تُعيق سلاسة الاستقدام، وتعمل على ضبط التكاليف، وتسهيل وتسريع إجراءات وصول العمالة، والتأكيد على الالتزام بالتأهيل والتدريب للعمالة المرسلة والحد من التغيب، وضبط ممارسات مكاتب الإرسال. واستعرض وزير العمل مع ممثلي دول "الفلبين، سيريلانكا، النيجر، إندونيسيا، نيبال، الهند، باكستان" مبادرات المملكة في حفظ حقوق العمالة، والثقافة العمالية، وتأمين سلامة الإجراءات التعاقدية، مبينا أن الوزارة سخرت إمكاناتها لتلقي شكاوى وملاحظات العمالة من خلال تسع لغات "العربية، الإنجليزية، الأردو، الهندية، الإندونيسية، الفلبينية، الأثيوبية، المالايلمية، والبنجلادشية".

وأفاد بأن هذا الاجتماع يأتي ضمن مجموعة قنوات تعمل عليها الوزارة لتوفير العمالة النوعية المؤهلة لتغطية احتياجات السوق السعودي من العمالة المنزلية. ولفت إلى أنه في الشأن الداخلي أصدرت وزارة العمل أخيرا جملة من القرارات والتنظيمات لتحسين أداء سوق العمالة المنزلية، وتنشيط دور شركات ومكاتب الاستقدام لتسهم في تجاوز تحديات سوق العمالة المنزلية بشكل عام والعمالة المنزلية النسائية بشكل خاص، وضبط تكاليف ومدد الاستقدام وتنظيم تحصيل المبالغ المالية التي يدفعها المواطن للحصول على خدمات الاستقدام لحفظ حقوقه.

ودعا وزير العمل ممثلي الدول المرسلة للعمالة إلى ضرورة تسهيل وضبط إجراءات استقدام العمالة، والحد من تلاعب الوسطاء، إضافة إلى تعريفها بالأنظمة والقوانين المعمول بها في البلاد، مع التأكيد على أهمية تطوير مهارات العمالة قبيل عملية الإرسال.

مركز الملك سلمان للإغاثة يعيد 8399 عالقا يمنيًا إلى بلادهم

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015م

http://www.aleqt.com/2015/06/07/article_963504.html

«الاقتصادية» من الرياض

قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، بجهود حثيثة وبرامج عديدة تصب في خدمة إخواننا في اليمن، ورفع معاناة العالقين اليمنيين في مصر والأردن والهند، وذلك إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز.

وأوضح الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة المستشار في الديوان الملكي المشرف العام على المركز، أن المركز تبنى برنامجاً متكاملاً لإعادة العالقين لبلادهم من خلال توفير سبل النقل والرعاية المناسبة بمبلغ إجمالي تجاوز 50 مليون ريال. وبين أن عدد الرحلات الجوية بلغ حتى الآن 50 رحلة نقل من خلالها 8399 عالقا يمنيًا منهم 5200 من مصر، و 2078 من الهند، و 1029 من الأردن، و 92 من الإمارات، وفق البيانات المقدمة من الحكومة اليمنية الشرعية. وأشار الربيعة إلى أن هذا البرنامج سيستمر بشكل عاجل لإنهاء معاناة العالقين، عدا هذا البرنامج أحد البرامج العديدة التي تبناها المركز في مجالات الرعاية الصحية والغذاء والنواحي الإنسانية المختلفة التي تجسد اهتمام المملكة العربية السعودية حكومة وشعباً بالأشقاء اليمنيين.



• جرائم الكراهية

المصدر: جريدة الحياة الأحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015م

[اضغط هنا](#)

منصور الزغبني

من أخطر الأدوات التي تفكك الروح الوطنية الواحدة، وتدمر الإنسان وتجعله وحشاً شرساً تنعكس شروره على المجتمع والوطن، هي تنشئته على الكراهية، حتى تسيطر على قلبه؛ لذلك أصبحت دائرة الكراهية هي الأوسع والأكثر سيطرة وتحكماً في طبيعة العلاقات عند البعض، فنجد كراهية حاضرة وطاغية في النظرات، والحديث والانطباعات المرسومة عن الآخرين، بشكل جائر وخالٍ من أبسط معاني الإنصاف وحفظ اللسان عن توزيع الاتهامات، وتبدو الكراهية أكثر ظهوراً بالوقت الراهن عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

من ضمن التعريفات لجرائم الكراهية: «أي حادثة والتي قد تكون أو لا تكون مخالفة إجرامية، ويكون الدافع من وراء القيام بها هو الكبرياء أو الكراهية».

ومن أبرز الأمثلة التي يُستشهد بها على جرائم الكراهية: «التعرض لعرق شخص «ما»، أو الإساءة لدين أو ممارسة العنف والإيذاء، وتدمير ا لممتلكات، التهديدات، وبعث بريد يحوي رسائل كراهية وأذى، وممارسة الإذلال والتقليل من شأن الآخرين».

نحتاج إلى أن ننتج مفهوماً جديداً للتسامح والتعايش والتآلف، يمنح حصانة ذاتية واجتماعية عاليتين ضد كل محاولات الأضرار وتغريبهم لضعاف النفوس، وأن الحقوق تبقى محفوظة وباقية في ظل عدم تجاوز حدود الآخرين، وحياتهم الطبيعية.

الكراهية ضعف، وهي نقيض الحب الذي هو روح القوة والعظمة النفسية، والسمو للإنسان وجوهر الأخلاق والدين. إن الإنسان السوي الناضج المتوازن نفسياً نجد روحه مشبعة بالتسامح وإحسان الظن نحو الآخرين، وهو الأكثر اطمئناناً وتصالحاً مع ذاته.

إن القوانين المحلية عالجت جرائم الكراهية بأي شكل كان في مواطن مختلفة منها، في صدر هذه الأنظمة «نظام الحكم» الصادر برقم أ/ ٩٠ تاريخ 27-8-1412، الذي أكد على أن تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي إلى الفرقة والفتنة والانقسام «بحسب ما نصت المادة (١٢) من الباب الثالث» مقومات المجتمع السعودي» في النظام. وكذلك نص النظام في موطن آخر على «أن تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تنقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك» من الباب الخامس «الحقوق والواجبات» المادة (٣٩). ونظام «المطبوعات والنشر» الصادر برقم ٢١١ تاريخ 1-9-1421 هـ، أشار إلى «ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبث الفرقة بين المواطنين» من الفقرة الثالثة من المادة (التاسعة).

وغيرها من النصوص القانونية العامة في بقية الأنظمة الأخرى التي لا يسع المقام هنا لحصرها، والمؤمل أن يسن قانون يجمع المتفرق ويستدرك النقص، وتقدر العقوبات بشكل دقيق وصريح، يواكب مستجدات العصر، وتطور الوسائل المستخدمة في الترويج لمفاهيم الكراهية والعنصرية والإقصاء.

من أكبر أنواع الخلل تربوية الأجيال القادمة على الكراهية والازدراء للآخرين، سواءً أكان هذا الازدراء موجهاً إلى بني قومه أو لغيرهم، فذلك يعد تشوهاً نفسياً يحتاج معالجة صارمة ومركزة ومفعلة على أرض الواقع؛ لأن دوافعها معروفة بداية من الكراهية، والحس الانتقامي، والإقصاء والعنصرية والتهميش والازدراء، والأحقاد، وغير ذلك من أمراض القلوب، التي هي سبب رئيس في واقعنا ووضعنا وتأخرنا الحضاري والفكري. والصراعات التي يعيشها العالم العربي اليوم من قرون طويلة هي نتاج الكراهية الذي جعلنا فريسة سهلة لغيرنا في استغلال مقدراتنا وكرامتنا.

البعض يبرر لعملية الكراهية بأنها نتيجة لردود الفعل من بعض المواقف والأحداث غير العادلة والمنصفة، وهذا ممكن أن يعالج من خلال المحاسبة القانونية والملاحقة القضائية، من أجل أخذ حق الآخرين، لاسيما الحقوق المعنوية التي لا تعوض بأي شكل كان.

خلاصة القول، هناك نفوس متوترة تعمل على الإساءة إلى المواطن والوطن، وإثارة النزاعات التاريخية الميئة وإحيائها من جديد، ورمي الكلمات الجارحة على الآخرين، ونشر القصص والنكت وغير ذلك من أفعال الكراهية، بهدف التقليل من مكانتهم وتوسعة دائرة الكراهية نحوهم، وهز الثقة بين أفراد المجتمع، ومحاولة الإساءة للنسيج الاجتماعي. إن المحاسبة القانونية هي حل رادع لمن سيطرت الكراهية عليهم، ولاسيما في ظل ظروف أشد ما نحتاج فيها إلى التلاحم والتعاون والتكامل على خير يخدم الإنسان والوطن، ويفشل كل ما يخطط له الأشرار من الأعمال التخريبية، من أعوام طويلة لتحقيق مآربهم.

المخدرات وأثرها على الأمن الاجتماعي 1 - 3

من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الأحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015م
<http://www.alyaum.com/article/4071648>

د. فهد بن عبدالعزيز الخليف

لقد أصبحت المخدرات من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان على الإطلاق في هذا العصر المتنامي الأحداث، وقد تطورت جريمة الاتجار بها بتطور وسائل التواصل والاتصال التي اختصرت المسافات والوقت والجهد، ما سهل على تجار المخدرات ممارسة فعلتهم المقيتة هذه وهم جالسون في قصورهم التي بنوها على حساب صحة الإنسانية ومستقبلها وهم يتسنمون قائمة رجال الأعمال ظاهرياً، متخفين خلف وجوههم المصنوعة زيفاً والبشرية تعاني سوء أفعالهم هذه، ولقد ظلوا كذلك وما زالوا برغم العقوبات المتشددة حيالهم والتي قد تصل لمرحلة الإعدام وهم ما زالوا سادرين في تجارتهم هذه، ولقد انتبعت المؤسسات ذات الصلة في المملكة العربية السعودية ومنذ وقت مبكر لهذه الظاهرة فشرعت لها القوانين الرادعة وأسست لها المؤسسات الإصلاحية والعلاجية الراقية الواقية، إلا أن الحال ظل في تطور وتفاقم من مرحلة لمرحلة برغم الجهود المبذولة. ولقد جاء نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم: م/ 39 والتاريخ 1426/7/8 هـ بمواد محيطة بكل اسباب محاربة ومكافحة هذه التجارة الخسيسة، فحرم النظام جلب المواد المخدرة والتعامل بها أياً كان نوع التعامل، إلا في الأحوال المنصوص عليها في النظام طبقاً للشروط والاجراءات المقررة فيه. كما حرم زراعة المخدرات أو جلب أي جزء منها أو تصديره أو تملكه أو حيازته أو إحرازه أو التصرف فيه، في جميع أطوار نموها، وكذا بنورها، أو المقايضة بها أو المشاركة في أي من هذه الأفعال إلا في الأحوال المنصوص عليها في النظام طبقاً للإجراءات المقررة فيه، وقد ادخل المشرع في زمرة هؤلاء المتاجرين الذين يقومون بصنع المعدات التي تستخدم في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو إنتاجها أو صنعها بشكل غير مشروع. وبالرغم من أن المشرع كان حريصاً ودقيقاً في مسألة استثناء التصنيع في شكله المشروع، إلا انه وعلى ما يبدو لا تزال هناك ثغرات مفتوحة تتيح لمريضي النفوس وعديمي الضمير الولوج منها، ومن هنا كان لا بد من المتابعة والمراقبة الدقيقة على كافة المؤسسات ذات الصلة بالتصنيع للأعراض الانسانية من علاج وغيره، ذلك أن المادة المخدرة وكما هو معروف تدخل في تصنيع الكثير من الأدوية والمعالجات الإحيائية والكيميائية في المعامل والمختبرات، لهذا تظل المسؤولية في المراقبة الدقيقة من أجل حماية صحة الإنسان وحقه في الحياة باعتبار ان التمتع بالصحة قد أصبح من الحقوق الإنسانية المقدسة التي لا تقبل التقصير بأي حال من الأحوال، باعتبارها حقوقاً تتعلق بوجود الإنسان وقدرته على البقاء في الحياة صحيحاً معافى، ولقد حظي هذا الحق باهتمام منظمة الصحة العالمية في وقت مبكر وبما تضمنته المواثيق الدولية المختلفة. باعتبار أن الصحة هي اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً لا مجرد انعدام المرض أو العجز. وقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك لدى الأبحاث العلمية بمختلف مشاربها، ومن خلال الواقع العملي أن الآثار الناشئة عن تعاطي المخدرات على الصحة البدنية والنفسية والعقلية دائماً ما توصل الفرد إلى العجز الجسدي والنفسي وتدمير العقل والذهاب به إلى حيث المجهول، حتى وصلت الكثير من الحالات إلى المصحات العقلية أو إلى الموت المبكر، إن لم يكن بأثر المخدر مباشرةً فبالانتحار جراء الممارسة بالتعاطي الذي يصل مرحلة الإدمان، بسبب ما تحدثه المخدرات من تغييرات في أجهزة الجسم ووظائف تلك الأجهزة بما يغير في أدائها، حيث إنها تؤثر في شخصية متعاطي المخدر، فتسلبه الإرادة الايجابية حتى تضعف إدراكه وقدراته الجسمانية والعقلية وتصيبه بالاضرابات الوجدانية والنفسية حتى تصل به مرحلة التفكير في الانتحار، ذلك أن الإنسان الذي يتعاطى المخدرات ينتهي به الحال في كثير من الأحيان إلى العجز عن تدبير شؤونه الخاصة أو الإيفاء بالتزاماته تجاه الآخرين، فيصبح عالة على أسرته ومجتمعه نتيجة عدم قدرته على ممارسة

حياته بصورة طبيعية، فيعاني عدم القدرة على الاندماج في الحياة حيث ينتهي به الامر في معظم الأحيان الى الانسحاب من الحياة نهائياً بالانتحار، وما أسوأها من نهاية.



الإفراج عن التأمين.. وماذا بعد؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015
<http://www.alriyadh.com/1054689>

هاشم عبده هاشم

- لا يكاد يُفتح الحديث عن الوضع الصحي في بلادنا إلا ويقفز موضوع "التأمين على صحة المواطن" إلى المقدمة..
- هذا الموضوع الحيوي المهم.. والذي طال انتظار الجميع له يبدو أنه سيرى النور في عهد الوزير الحالي خالد الفالح..
- وإذا تحقق هذا.. فإنه سيحسب له.. بعد أن تعثر طويلاً حتى ينس الجميع من توفر هذه المظلة التأمينية الضرورية والملحة..
- وسواء أكان الوزير "الفالح هو الذي بعثه من جديد.. أم أن من تبناه منذ البداية وسعى إلى تحقيقه الوزير الأسبق الدكتور أسامة شبكشي – على حد علمي – فإن المهم الآن هو أن يرى النور في أقرب وقت ممكن.. لأن كثيراً من أوجه حياة المواطن ستتغير.. وإن كانت التفاصيل مهمة عن طبيعة هذا النظام.. وعن المستفيدين منه..
- وفي تصريحات صحفية قال الوزير الفالح "إن موضوع التأمين الصحي على المواطنين تعدى مرحلة الدراسة وبدأنا في البحث عن وسائل عملية للتمويل سواء من قبل الحكومة أو القطاع الخاص أو بالمشاركة. ونتوقع البدء في التأمين على المواطنين خلال السنوات المقبلة" وذلك مدعاة للتفاؤل.. وإن كنا نتمنى من الوزير الفالح أن يتحقق هذا خلال أشهر وليس خلال سنوات.
- وللحق فإن نشاط مهندس أرامكو المتواصل في وزارة الصحة مطمئن ومريح ويشير إلى أنه قد ألم بمشكلات القطاع الصحي المعقدة خلال فترة وجيزة..
- وكما أتمنى كبقية المواطنين أن نرى هذا القطاع وقد تطور بسرعة بالرغم من إدراك الجميع بأن المهمة صعبة..
- والوضع لا يتفق مع إمكانيات البلد مع الاعتمادات المالية المخصصة له في الميزانية في كل عام.. ولا مع الإقبال الشديد لشبابنا وشاباتنا الذين اختاروا هذا التخصص وبدأت طلائعهم تتدفق علينا من أعرق الجامعات في أميركا وكندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وسواها..
- متطلعين إلى خدمة بلادهم بعيداً عن الصدمات والاحباطات التي تواجه آلاف الخريجين الجدد.
- لقد حملت لنا تصريحات الوزير الفالح هذه الكثير من المعلومات المفرحة مثل قوله: "نحن بحاجة إلى الآلاف من الأطباء والممارسين الصحيين بتخصصات مختلفة للعمل في مستشفيات الوزارة الجديدة التي سوف تضاعف عدد الأسرة خلال السنوات القادمة"
- وذلك يعني أن الرجل قد انطلق من خارطة مستقبل واضحة وفق رؤية محددة وأولويات دقيقة وبرامج عملية وفعالة وعلى مستوى المملكة وليس في المدن الكبيرة فقط..
- وفي الوقت الذي نشد فيه على يد الرجل.. ونذكره أيضاً بأهمية مراجعة وتعديل الكادر الوظيفي الحالي وتغييره بصورة جذرية بالتعاون مع الأجهزة الطبية المماثلة في كل من وزارة الدفاع ووزارة الحرس الوطني ووزارة الداخلية ووزارة التعليم ومع المستشفيات التخصصية الحكومية.. بما يشجع أطباءنا الوطنيين على المزيد من العطاء والتفاني والتفرغ الكامل لخدمة المريض في ظل الشعور بالرضا الوظيفي الكامل وتوفير مستويات معيشية راقية لهم..
- في الوقت الذي نشد على يد الوزير ومنتظر منه الكثير.. فإنه لا بد أن نذكر بالخير كل الوزراء السابقين الذين بذلوا جهوداً خارقة لإصلاح الوضع الصحي يشكرون عليها.. وإن كنا نعتقد أن الوقت قد حان لكي يُعطي قدراً أكبر من الاعتمادات المالية وبالذات إذا توفرت "استراتيجية" واضحة المعالم.. يدعمها برنامج زمني للتنفيذ بناء على دراسات ميدانية حديثة

- للوقوف على الواقع كما هو، وتحديد متطلبات كل مرحلة.. وكل منطقة.. وكل مجال من المجالات والتخصصات بدقة متناهية.. لأنه ليس هناك ما هو أهم من الصحة بعد التعليم.. وقيل أي شيء آخر..
- ولا أتخيل أن الدولة بعيدة عن هذا التفكير. بل على العكس من ذلك.. فإن ما نراه ونلمسه من نتائج عمل المجلس الاقتصادي والتنموي يطمئننا كثيراً على المستقبل الذي نريده ونتمناه ونرجوه.
 - ضمير مستتر :
 - لا شيء أثنى ولا أعلى من الصحة.. لأن المواطن ثروة يجب الحفاظ عليها وتنميتها جيلاً بعد جيل..



كاريكاتير



عكاظ
لبس الحديقة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد
شعبان 1436 هـ - 7 يونيو 2015

م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150607/Cartoon201506076483.htm>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن الاحد
شعبان 1436 هـ - 7 يونيو
2015م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=6345>